

شافية الرئوس شرح فائدة التكميل في طب
بف مولانا محمد سعد الدين صاحب دارم دار العافية

بسم الله الرحمن الرحيم

٨

نحمدك يا من منه البعد و... ليعلم معاودة نصلي على الشكل الاول
 من سلسلة الایجاد و... على ضابطه ضروب الرشا و اصحابه وآله
 الامجاد و اما بعد فيقول المعتصم بحل الله البعد المدعو بسعد الله *
 ما التمس مني خلص الاجاب... ليعلم معاودة نصلي على الشكل الاول
 كالربح للجب... جعله الله كاستمساك الدين محمد أن أفصل الاجله
 العداقه السعد... في ضابطه التهذيب... شرعت في شرح
 فاجتهد لاغلاق بعض الشارحين... مع التعرض لما عثر به بعض
 الناظرين في معنى تصويره في صناعه التفتيف... عثر على
 عن ابن... ما يقتضيه... زلات في... و...

فارجو ممن سلكوا منهج الانصاف ان يتكلموا عن طريق الاعتدال
 ان تحية واقلم الاصلاح على خطيائي ويدلوني بشي العفو على عشت
 هذا رسال الله التي تسهل صعبا لمن يؤمن على ما يوصلني الى الصلوة
 وما انا قبل الشروع في كلام المصنف اضع ضابطه اخرى خضر
 من ضابطه اوضح وسهل من تفصيله للشروط فيما سبق مع
 الاشارة الى شرطه جميع ضروب الاشكال الاثني والعشرين
 محتملين يا تجلات ضابطها لم فانه لا تشير اليها كذا الا
 هذه كما وكيف فقط فلنصطلح اولاً ان اعبارة عن الموجبة الكلية و
 عن السالبة الكلية و ج عن الموجبة الجزئية و د عن السالبة الجزئية
 فليكن ايها الطالب بحيث ان تعرف بهذا الحروف مقدمتي
 الاشكال بالترتيب وهي في ذين العتتين على بحر التعارب فالأب
 وجاب لاول و أب باو ح ف و اثان و آ آ ب
 بجا ح ف و آج او لثا لث و آ آ ج و باب و ج ف ا
 و آ و ج لراب و آج ف اياها الاخوان من الطلاب ان تستخرج
 تلك الخطابات فظفرتم على الاعلام في هذا الباب في عينكم حق اذ اعلم
 فيما سيأتي من شرح هذا الكتاب ثانياً في بابي عجمي

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله تعالى في كتابه في شرح الأصول الفقهية

ان في صلبه عرفاً يراون القاعدة والقانون في انا على اصطلاح
من ضابطة شرائط الاشكال الاربعه فهي الامر الملازم
للشرائط المذكورة سابقا في القياس الاقتراني اعملى وجوداً
وعدماً كما قالوا فيه ما قول اما على اطلاقها لا تشمل على كبرى
السابع من الرابع اذ انها سالبة جزئية لا يشملها عموم موضوعية
الادوية ولا عموم موضوعية الاكبر لا بنفسها ولا مع الضمنية البقرة
مع كل واحد منها واما طردافلا شتمها على تعلية مع كبرى بعض
الضروب من الرابع كما قالوا واستغف عليه مع ان شرائطها
لا تشمل عليها لا يقال عموم موضوعية الادوية اعم من ان يكون
الاكبر محمولاً اى ثابتاً او لا يعني كيف ما كانت الكبرى موجبة كلية كما
الاول من الرابع او جزئية كما في الثاني منه او سالبة كلية كما
الرابع منه او جزئية كما في السابع فيجتم على كبرى اسابع قطعاً
لانا نقول فاذا يلزم كون السطح الاول من الموجبة الكلية الكبرى مع
الجزئيتين الصغريتين متجاوزة اندراجها تحت عموم موضوعية الادوية
على هذا التقدير فان قلنا اننا نسطح على ان مراد المصنف من الضابطة
الامر المشتمل على تلك الشرائط اى منى وجدت الشرائط وانه الضابطة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله تعالى في كتابه في شرح الأصول الفقهية

من غير عكس كل فلا باس باشتغالها على غير تلك الشرط ايضا
 جعري بعض الضروب من الرابع ولا يخرج كالفرض السابع مجموع
 موضوعية الا وسط اسي كيف ما كانت الكبرى قلت هذا التوجيه مع
 بقا الضابط على الحسن واللطافة على هذا التقدير في غاية السخافة لا
 ان الضابط هي الامر المحل للشرط المفصلة ولا شك ان المحل
 المفصل واما الضرب بالاجمال والتفصيل فلا بد من التلازم
 بين الشرط والضابط والا يلزم مفاسد اخرى يهـ به
 انه لا بد من احد الامرين على سبيل منع انخلوع القيمة المتعقبة
 كل ١٠ فلا باس باجتماعها ايضا كما ستعرف اما مجموع
 وشمول موضوعية الا وسط اسي كون موضوع القضية او
 ما يقضيها المصدرية والاضافة العهدية في قوله موضوعية الا
 ثم لا بد ان يحل ذلك بمعنى الموضوع الكائن او وسط محل المصدر
 المعنى والاضافة الصفة الى الموصوف حتى يصح اضافة العموم الى
 الشمول كون الموضوع او وسط بل المراد انه لا بد من شمول الموضوع
 او وسط الافراد كلا ولا يمكن ذلك الا في قضية كلية موضوعها الا
 فانقصه يتفاد من الاضافة العهدية والكلمة من العموم بمعنى اللغو

بينهما انه لا بد من
 بالاجمال كذا في اول
 فائدة ١٧ منه فلا شك

الى الشمول فجموع قوله عموم موضوعية الاوسطية الى قضية كلية موضوعية
 اذا وسط بحسب المعنى اللغوي لا لانه اصطلاح في هذا الفن فان دفع كلاهما
 من الفاضل مرزاجان الاول انه يلزم من ذلك ان يكون المراد
 بالعموم كلية القضية هذا اصطلاح غريب في هذا الفن فان العموم
 لا يستعمل بهذا المعنى بالكلية والثاني ان التبادر من هذه العبارة انه
 لا بد ان يكون الاوسط نفسه كلياً اذا كان موضوعاً ان يكون المقدم
 التي يكون الاوسط فيها موضوعاً كلياً ثم لما فرضنا عما يتعلق بالالفظة
 قلنا شرع في المقصود فنقول هذا القول يشترط الى كليت كبرى الشكل
 الاول وكليت احدى مقدمتي الشكل الثالث وكليت الصغرى في
 الضرب الاول والثاني والثالث والرابع وسابع والثامن من
 الرابع دون الخامس والسادس او صغرها جسمية فلا تخرج تحت
 عموم موضوعية الاوسط فقد شاربه الى جميع شرائط الشكل الاول
 والثالث كما وبعض الشرط كذلك من الرابع ايضا وهما شكلان
 وهو ان قوله هذا يشترط الى ان كل قضية يكون الاوسط فيها موضوعاً
 يجب ان يكون كلية فيلزم ان تكون كل ما مقدمتي الشكل الثالث
 اذا الاوسط موضوع فيها وهذا فاسد جداً اذ انما

اوون المقدستين واعل انما لانتم ان هذا القول اشعر الى ذلك بل
 انما نرم منه قصته مهله ليس بالها الا عموم موضوعه الا وسط في
 وهذا القدر كاف في كليتة احدهما للشكل الثالث وما عرفت من عموم
 موضوعه الا وسط ليس على سبيل الاطلاق بل مع احد الامور
 على سبيل منع انخلوا ما مع ملاقاته للاصغر بالفعل فهي ابا بان
 يحل الاوسط ايحبا على الاصغر بالفعل كما في صغرى الشكل الاول
 واما بان يحل الاصغر على الاوسط كذلك كما في صغرى الشكل الثالث
 وصغرى الضرب الاول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع
 فاشيرة الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث كيفاً وجهته والى
 شرائط صغرى الضروب الاربعة المذكورة من الرابع ايضا وقد
 مرّت الاشارة الى هذه كلها كما بل الى صغرى الضرب الثالث والثاني
 من الرابع ايضا لكن فرجا عند انضمام هذه الضميمة اذ المجموع لا يصدق
 عليها والمراد انما هو ذلك فالى هنا تمت الاشارة الى جميع شرائط
 الشكل الاول والثالث كما وكيفا وجهته والى صغرى الضروب الاربعة
 المذكورة كما وكيفا وجهته لكن الاشارة الى صغرى ضرب الرابع
 بهتة سطر اوية ضمنية او المنقصة منها بيان جهة الشكل الاول والثاني

وقد بين في ضمنه جهة الرابع في الجملة فلا ضرر بل هو احسن وهذا كما اذا
رسمت سبعا الى الصيغة فاصابه وصيد آخرها فهو من الاتفاقات
محملة لا بالقصد والارادة ونشد الجمل بالطرع الفارسي
چه خوش بود که بر آید یک کرشمه و کاژ قنامل فیما بستن و لو کا
المقصود بيان جهة ايضا فعليه ان يؤخر قوله بالفعل عن قوله حمل
الاكبر ليعلق بالملاقاة والحمل كليهما اذا الفعلية شرط فيما شرط فيه قوله
او حمل على الاكبر ايضا وايضا كان عليه بيان الشرط الاربعة
الباقية لم حسب الجهة كما هي مذكورة في المطولات ومن ههنا تبين اندفاع
ما قيل ان الاول ان يؤخر قوله بالفعل عن قوله حمل على الاكبر لان
ذلك معتبر في هذا الحمل ايضا وكذا اندفاع ما قال العارف الجامي
وتبعه الفاضل الباقموسي ان لفظ بالفعل زائد اذا حصل له في
الشكل الرابع فان الايجاب بفعل لا يشترط في الشكل الرابع
اصلا بل الايجاب فقط شرط انتهى ودفعه اندفاع ان لفظ بالفعل
ايمان شرطي الشكل الاول والثالث كيف يكون زائدا على
فعلية المتقدمين شرطا في الرابع كما من في موضعه فالقول بعدم
اشترط الفعلية فيه اصلا مبني على السهو عن انوا له

بقابل بولادینخ لاسم ددینو کلاک
المراد بهما سو لافانودالدی مجتبی جنتی حاج
و مولانا عزیز اچان ابدا غوثی ء

اشتراط الفعلية على ما مر من شرائط الاسكال في هذا الكتاب لا في نفسه
 قال قاضي القضاة لما حمله ان الضروب كلها مندرجة تحت الضابط
 والاشارة الى فعلية الصغرى في معنى ضرب من الضروب انما ثبت
 عندنا فيزوم من منسرخ عدم اشتراطها فيه خروجه عن الضابط ولا يجري ذلك
 الا في الضرب السابع فقط لانه لما لم يكن داخل تحت قوله عموم موضوعية
 الاكبر ولا في عموم موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر لكون كبراه لينة
 خفية فتعين دخوله تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر
 بالفعل اذ صغراه موجبة كلية فعلم ان الضرب السابع انما يكون مندرجا
 تحت الضابط اذ اندرج تحت موضوعية الاوسط آه والا يلزم المحذور
 عن الضابط انما الاولان فلو منسرخ عدم اندراجها تحتها لا يخرجها
 عن الضابط كما اذا كانت الصغرى ممكنة لاندراجها تحت عموم موضوعية
 الاوسط مع حمله على الاكبر لكون كبراهما موجبة والصغرى كلية تملك
 الضابط عليها ولو منسرخ عدم الفعلية وبما يحمله لا يجري الخلف
 بينهما بخلاف السابع اذ لا يمكن ان يفرض صغرى السابع ممكنة
 خروجه عن الضابط هذا خلف وكذا الرابع اذ انسرخ فيه عدم
 خروجه عن الضابط لاندراجها تحت عموم موضوعية الاكبر

مع اختلاف في الكيف اذ كراه سالبية كلفة وصغره موجبة كلفة
 فمن اين الاشارة الى اشتراطها في هذه الثلث انتهى وبالحجة التي
 مدار الاشارة الى فعلية الصغرى على قياس الخلف المذكور ^{لوجه}
 انه ليس مدار الاشارة على ذلك القياس بل على كون الضمة
 مشتملة على الشرط المذكور في محلها وهذا ظاهر فان كانت تلك
 الشرط بحيث تشمل عليها هذه الضابط في تثير اليها والا فلا سواها
 فرض عدم شرطها منها مخبراً عنها ام لا ولما اذ رجعت الضروب الثلاثة
 المذكورة تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل
 تحققت الاشارة الى تلك الضروب الثلاثة ولو صح ذلك المبني لزم
 ان دراج الضروب العقيمة تحت الضابط آذ هذه الضرب على تقدير
 كون صغرها ممكنة من درجتها كما مستم به ذلك ويجوز بهنجه
 انما تكون عقيمة بحكم شرط فعلية التقيستين فاحتمال كون الصغرى
 ممكنة في هذه الضروب بعيد عن مثله هذا ولقد نأيت جد عن المرام
 بقى بعد جنابا في المقام فقلت ان لمعود الى اصل الكلام: واين من
 عند العبد المستهام في علم انما فبشرنا الملاقاتة باسحلي بجا بالانها
 بمعناها اللغوي اسي بايكدر ميستن والسلب انما هو سلب الاقاة

بهذا المعنى فانه رفع ما قال الفاضل الباعثون ان الملاقة هي الاربعة
 النسبة الحكيمية التي هي مورد الايجاب والسلب كما هي الحكم الايجاب
 فقط اذ هو لعله معني اصطلاحاً ليس مني الكلام عليه في الحاجة الى
 ما يتكلف ان يذمني على العرف وهو لغو منها الايجاب فقط واما
 في الضروب من الرابع اذ الضرب الثالث والسادس والثامن منه
 صغر الحساب لا تصدق عليها ملاقة الاوسط لا صغرها لفضل ايجابها
 والضرب الخامس منه والكان صغرها موجب خفية تصدق عليها
 تلك الملاقة لكن لا تصدق عليها ما انضمت اليه من الملاقة
 عموم موضوعية الاوسط لكونها جسمية وقولاً او حمل على
 قوله ملاقة اى مع حل الاوسط ايجاباً اذا حمل فيها معنى العدد
 من هنا سمعهم يقولون يذم حمل عليه اى صادق وكون
 الشئ محمولاً اى صادقاً والسلب والكان حلاً حقيقة في اصطلاحهم
 لان الحمل على ما عبارة عن العلاقة بين شئين بشئ شئ
 او نفيه عنه فكما ان الايجاب رابطة في زيد قائم كذلك السلب
 في زيد ليس قائم ايضاً رابطة ولا يمكن السالبة حملية لذا قال
 ان حكم فيها بثبوت شئ شئ او نفيه عنه حملية ولا

معنى مصطلح غير مراد به هنا فلا يرد ما أورده العارف الجامي وتبعه القائل
الباغوصى الأولى ان يقول او اثباته للاكبراء اذ الحمل في العرف اعم
من ان يكون ايجابيا او سلبيا فلا يقيده للايجاب فقط بخلاف الاثبات فإنه
للايجاب فقط ولا حاجة الى ما يتكلف ان يثبت على المعنى المتبادر من
الحمل وهو الايجاب فقط وتعل ما قال الشارح اليرد على ان السلب
الحمل وانما الحمل هو الايجاب مبنى على ما قلناه وما يترشح من كلام بعض النظار
عليه ان الحمل اصطلاحاً هو الايجاب وهو المراد به هنا فحينئذ يستلزم
ان لا يطلق المحمية عرفاً على امثال زير ليس بقائم ويجاب بان اطلاق
المحمية على السالبة لكلمة لا على سبيل الحقيقة وفيه ان هذا يستلزم ان
لا تكون تلك السوالب قضايا فضلاً عن المحميات اذ الحمل عند المحجب
هو الربط بالمخصوص اعني الايجاب فمتى سلب الحمل في السالبة بقي الحكم
عليه وبه بدون الربط ولا فائول يكونها قضية فعاد المحذور ولا يرفعها
المذكور قيل السلب في السالبة وان كان سلب الحمل لكن هذا السلب را
بين النظرين وفيه ان القضية اما عملية او شرطية والمحمية لا بد فيها من العملية
فالسالبة المذكورة ان لم تكن عملية لفهم الحمل فلا جرم اما ان يكون
او متوسطه بينها وبين العملية وكلاهما باطلان اللهم الا ان يثبت ان العملية

اعم من ان يكون فيها عمل او لا فافهم وقوله على الاكبر متعلق بحمل
 بان يكون الاكبر موضوعا كلاً وبعضاً وهذا الشارة الى الضرب الاول
 والثاني والثالث والاربع من الشكل الرابع كيفاً وكما آتانا الى الكبر
 كيفاً فلما ان قوله حمله على الاكبر يفيد ايجاب الكبرى واما كما قلنا مطلقاً
 تفيد بالكلية والجزئية ولا ريب في ان كبرى هذه الضروب موجبة
 او جزئية واما الى الصغرى كما قلنا يشعر اليها ما ضم اليه قوله حمله على
 الاكبر اعني موضوعية الاوسط واما كيفاً فلعدم التقييد بالايجاب سلب
 هذا شك للصغرى تلك الضرب كلية موجبة او سالبة وقد تبين بهذا
 شبهة عويصة احل بان لا يشعر في هذه الضابطه الى كبرى الضرب
 الثامن كما اذا لا يشملها عموم موضوعية الاكبر لان كبراه موجبة جزئية
 ولا عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته لا صغر بل انما يشملها عموم
 موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر وهو لا يشعر بالكلية كلاً وبعضاً
 على صغره كيفاً اذ هي سالبة كلية ولا يشملها الا الشق الثاني من
 الثاني اعني عموم موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر وهو لا يفيد كيفياً
 انتهى بنا لاشارة الى ضربين الاولين كما وكيفاً ثم الاول من
 المذكورين على جميل الترتيد اعني ايجابها مع كلية الصغرى وبالاول

الثالث والثامن كما وكيفما عرفت انما والى صغرى الرابع وسابع
 كما وكيفما قد ثبت في الشق الاول من الترويد الثاني اذ هي مودى بعض المصنفين
 قوله اختلفا فيها مع كلية احدهما ايتنا وراا الضربين الاولين كلها من على
 مسند بوجه تحته فتخصيص الاشارة الى ايجابها مع كلية الصغرى الى ههنا كما
 من للعارف الجامى والفاضل الباغثوى بنى على علمته التدبر فافهم
 يد لا تكن من المؤمنين بالاموات وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وانما
 خصصنا هذه الضروب الاربعة اذ كبرها موجبة بخلاف الرابع وسابع
 لان كبرها سالبة فلا تندرج تحت حمله على الاكبر اجمالا بخلاف السادس
 اذ كبرها اذ كانت موجبة لكن صغرها سالبة حسنة فلا يصدق عليها
 عموم موضوعية الاوسط بخلاف الخامس اذ صغرها موجبة حسنة
 وكبرها سالبة فلا تندرج تحت احدهما فما قال الشارح اليردوى وههنا
 تمت الاشارة الى شرائط اثنان جميع ضروب الشكل الاول والثاني
 وستة ضروب من الشكل الرابع ليس تبام وانما تم تحقيق الاشارة
 الى كبرى الضرب الرابع والسابع وظاهر انها لم تثبت اللهم الا ان يكلف
 ويقال قوله سنة آه مطوف على جميع ضروب الشكل لا على ضروب
 الشكل ويراد من الاشارة في الجملة اذ اذا انتقش هذا في صنفه كل

اعطاه فاعلم ان يبدء الحديث ترديدن الاول مشتمل على الشقين المندرجين
 بكلمة اما منى من ع. من موضوعية الاوسط ومن عموم موضوعية الاكبر اه
 والثاني في الاول من الترويض الاول وفيه ايضا شقان الاول عموم
 موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل والثاني عموم موضوعية
 الاوسط مع محله على الاكبر والضربان المادان من الرابع قد اذبح
 سكت شي الرديد الثاني لصيد فيما عليها اذا ضرب الاول مركب من
 الموجهين الكليتين فعموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر محله للاصغر عليه
 على صفراء وعموم موضوعية الاوسط مع محله على الاكبر صادق على
 مقدماته وكذا الضرب الثاني المركب من موجبة كلية وموجبة حموية فخلا
 البوقي من التاليف في اذبح اذبح وارب مع مندرجهان تحت المادان فقط
 والثالث والثامن اذبح ما تحت اش فقط فكلية لمنع اخلو فلا ضير
 ايشا ومن هنا ظهرنا وما قال العارث اجماعى وتبعه الفاضل الباعث
 فوجبه لو اوالواصلت بل: والفاصلة فان وحله على الاكبر لكان صوابا
 فان لم يجر من عبارة المحض ايجاب حموي المقدسين فقط فذلك
 ان كان يجر من سطره ايجاب احد ما سطره انتهى فقط وحجب
 طاهر في خبر ما العت على ما به من لا يجر من: في خبر ما العت

نَحْلُ الْمَقْصُودِ وَلَمْ يَكُنْ مُشْتَمِلًا عَلَى صَغَرِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ وَالسَّابِعِ وَالثَّانِي
 وَلَعَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْقَوْلِ الْفَهْمُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ مَوْدِيَّ الْجَاهِ بِمَا مَعَ كَلِمَةِ الْبَصْفِ
 فَقَطْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ بِوَدْعِي لِبَعْضِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اخْتِلَافُهَا مَعَ كَلِمَةِ
 أَحَدِهَا أَيْضًا كَمَا عَوَّضْتُ قِيلَ لَوْ قَالَ أَوَّلًا كَبْرًا وَحُذِفَ قَوْلُهُ حَلَّةً وَعُطِفَ عَلَى
 لِلْأَصْغَرِ لَكَانَ اخْتِصَارًا وَمَقِيدًا لِلْمَقْصُودِ فَإِنْ شَتَمَ عَلَيْهِ الْمَلَقَاتُ الْمُغْنِيَةَ عَنْ الْحَمْلِ
 وَكَانَ يَقُولُ مَعَ مَلَقَاتِهِ لِلْأَكْبَرِ وَأَجِيبَهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ لَزِمَ كَيْفَ الْقِيَاسِ
 الْمُرْتَبِ عَلَى هَيْئَةِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ مِنْ كِبَرِيٍّ مُوجِبَةٍ كَلِمَةٍ مَعَ صَغَرِيٍّ سَابِقَةٍ
 مُنْتَجَا إِذَا الْمَلَقَاتُ كَمَا تَقَدَّمَ شَمَلُ الْوَضْعِ وَالْحَمْلُ كُلِيهَا فَعَلَى كِبَرِيٍّ ذِكْرُ
 الشَّكْلِ يُصَدِّقُ عَمُومَ مَوْضُوعِيَّةِ الْاَوْسَطِ مَعَ مَلَقَاتِهِ لِلْأَكْبَرِ بِحَمْلِهِ عَلَى الْاَوْسَطِ
 وَيَلْزِمُ أَيْضًا كَوْنُ الْقِيَاسِ الْمُرْتَبِ عَلَى هَيْئَةِ الشَّكْلِ الثَّالِثِ مِنْ صَغَرِيٍّ سَابِقَةٍ
 وَكِبَرِيٍّ مُوجِبَةٍ مَعَ كَلِمَةٍ أَحَدَى الْمَقْدِسَيْنِ مُنْتَجَا إِذْ كَبَرَاهُ أَيْضًا تَنْزِيحًا تَحْتَ
 عَمُومِ مَوْضُوعِيَّةِ الْاَوْسَطِ مَعَ مَلَقَاتِهِ لِلْأَكْبَرِ بِحَمْلِهِ عَلَى الْاَوْسَطِ وَلَمَّا قَالَ
 بِحَمْلِ الْاَوْسَطِ عَلَى الْأَكْبَرِ أَيْ بَانَ يَكُونُ الْاَوْسَطُ مَحْمُولًا عَلَى الْأَكْبَرِ لِيَلْزِمَ ذَلِكَ
 الْمَجْذُورُ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ وَتَرَكَهُ انْتِزَاعًا كَثِيرًا فِي شَرْيَعَةِ الصَّاعَةِ أَمَّا
 عَمُومُ مَوْضُوعِيَّةِ الْأَكْبَرِ أَيْ كَوْنُ مَوْضُوعِ الْقَضِيَّةِ الْأَكْبَرِ عَنِ الْمَوْضُوعِ
 الْكَائِنِ الْأَكْبَرِ لَا بُدَّ مِنْ عَمُومِهِ فِي كُنَايَةِ عَنْ قَضِيَّةِ كَلِمَةٍ مَوْضُوعِيَّةِ الْأَكْبَرِ عَلَى قِيَاسِ

ما عرفت سابقاً فاشير به الى كبرى جميع الضروب من شكل الثاني وكبرى
 الثالث والرابع والخامس والسادس من الرابع كما فلما انضم اليه
 قوله مع الاختلاف في كيف خرجت كبرى الاول واشيرت الى صغير
 هذه الضروب سوى الاول يضاهل الى شدة انطباعها كيف أخذت ابداً
 من الامر الذين ذكرنا ان لا بد من احدهما ومن ههنا القبح عليك
 حلما الترويد الاول على منع انخلوا اذا ضرب الثالث والرابع
 من الرابع مندرجان تحت كلا الامرين الا ان انما راجعاً تحت الثاني
 كما وكيفاً باعتبار المقدستين كذا اندراج الثالث تحت الامر الاول
 واندرج الرابع تحت الامر الاول باعتبار الصغرى فقط اذ ينشأ
 شقة الاول ودون الثاني يعني عموم موضوعيته الا وسط مع ملاقاته
 لا تنظر لشعري معناه الموجبة الكلية ولا يصدق عليه عموم موضوعية
 مع حمله على الاكبر اذ كبراه سالبة كلية ولما بقيت شدة الشكل الثاني
 بنسبته الى اشار اليها بقوله مع منافاة نسبة وصف الاوسط الى
 وصف الاكبر نسبة الى الاصغر اى مع كون نسبة وصف الاكبر الى
 وصف الاكبر الموزع شاذية لنسبة وصفه الى ذات الاكبر

لابد من ان يكون كل من النسبتين في مقدمتي الشكل الثاني موجبه بحيث
 يستلزم صدق كل كذب الاخرى بعدد ضربها في القسيتين متحد في
 الموضوع والمحمول كالدوام والفعليه مثلاً كما تقول كل فلان متحرك
 دائماً ولا شئ من اصابع الكاتب متحرك بالفعل فنسبة وصف الاوسط
 الى وصف الاكبر اعني نسبة المتحرك الى اصابع الكاتب بفعليه يسلب
 ونسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر اعني نسبة المتحرك الى الفلك
 بدوام الايجاب ولا شك ان تنك النسبتين متافيان لو فرضنا
 في القسيتين متحد في الطرفين اعني كل فلان متحرك بالدوام ولا شئ
 من الفلك متحرك بالفعل وليس المراد ان النسبتين المذكورتين
 متافيان حال كونهما في مقدمتي الشكل الثاني اذ هما لا تكونان على
 هذا الطريق في مادة من مواد مقدمتي الشكل الثاني والا فكيف ينبت
 منهما القياس والانتاج كما لا يخفى فلا يتوهم ان المناقاة انما يتحقق
 بوحدة الموضوع ولا يمكن ذلك في مقدمتي الشكل الثاني ولو فرضنا
 ذلك فلا يمكن الانتاج كما اذا قلت لا شئ من الانسان يحرك بالفعل
 فلو قلت كبراه وكل انسان محرم بالدوام فلا شك ان تنك النسبتين

لكن ينبغي سبب الشيء عن نفسه فكيف يُعبر ذلك الشكل من انقياس
الموضوع للعصمة عن الخطأ وإنما قلنا ان هذا القول يشير الى شرط
الشكل الثاني جهة لان هذه المناقاة دائرة وجوداً وعدماً مع شرط
الشكل الثاني بحسب الجهة الاولى المفهوم المرد وبين صدق الدوام
على الصغرى وكون الكبرى من القضايا التي تنعكس سوابها سواء كانت
موجبة او سالبة وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان فلما في
استعمال الممكنة مع الضرورية يعني سواء كانت الممكنة صغرى والضرورية
كبرى او بالعكس او كون الممكنة صغرى والشرطية عامة او
خاصة كبرى وارجع الدوران الى باين القضييتين كما وجد
الشرطان في الشكل الثاني تحققت المناقاة وكلما انتفى احدهما
لم توجد اما الاولى فلاها اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه
الدوام الذاتي والكبرى اية قضية من الموجهات سواء كانت
من المنعكسة السوالب ام لا سوى الممكنتين فان اهما حكماً
على حدة كما سيجي فلا شك انه يمكن ان يكون نسبة وصف الاوسط
الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلاً ولا اقل من
ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية
سواء كانت الاختلاف في الكيف وبحكم ان المطلقة العامة علم

من تلك الكبريات والمطلقة تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر ^{لعقل}
 واذا كان سلوبا عن ذاته بالفعل كان سلوبا عن صفه بالفعل قطعاً
 ولا تخاف في ساقاة وام الايجاب فعليته السلب اذا تحققت لما
 بين الدائمة وبين الفعلية التي هي اعم من البواقى لزمت المناقاة بين
 الدائمة وبين البواقى بالضرورة قال بحر العلوم ^{لبعض} هناء سوال
 الناظرين هو انما لانهم ان الكبرى اذا كانت من المطلقات ^{صفيها} الغير الوصفية
 مع الصغرى الدائمة تكون نسبتة وصف الاوسط الى وصف الاكبر
 بلاطلاق فانه لا يلزم من فعلية انساب وصف الاوسط الى ذات
 الاكبر فعليته تلك النسبة بين الوصفين بل ربما يكون نسبتة الوصفين
 مساوية لنسبة الوصف الى الذات فلا تكون مساوية لنسبة وصف الاوسط
 الى ذات الاكبر بل موافقة الآتية الى قولنا لا شئ من الفلك بساكن
 دائماً وكل متحرك حيوان ساكن بالفعل فان نسبتة وصفى الاوسط
 والاكبر وام السلب هي موافقة لنسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر
 الا ان كانت ضرورة وان كان يمكن ان يكون
 ان تكون ضرورة الاوسط والاكبر ان كانا في المشاغل المتفرقة
 فانه واجب ان يكون بينهما نسبة وصفية او ضرورة ^{الاكبر}

او ذاته لنسبة الى ذات الاصغر في الخارج وهذا السؤال ^{في الفعل} المراد
 من وصف الاكبر الوصف التعبيري اى بالعبارة موضوع الكبرى سواء
 كان في اما فقط كما في الضرورية او وصفا اى الذات بشرط الوصف
 كما في المشروطة فالان وصف كالكاتب فاذا لا ما جة الى زياد
 او ذاته بعد قوله وصف الاكبر لرفع هذا الاعتراض كيف ولو لا ذلك
 لزم ان لا تكون الكبرى ضرورية ولما لم تكن الصغرى في هذا الشكل
 ولا عينية لم يقبل الى وصف الاصغر فانهم فانه من مرال الاقدام وقد
 يقرر لانهم ان الاوسط اذا كان مسلوبا عن ذات الاكبر بالفعل يكون
 مسلوبا عن صفة العنوان اي غير لم لا يجوز ان يكون مسلوبا عن الذات
 بالفعل وفردى الثبوت مع الوصف نحو كل فلان متحرك وانما لا شئ
 من اصابع الكاتب متحرك بالفعل فنسبة المتحرك الى ذات الاصابع
 وان كانت فعلية السلب لكن مع الوصف المذكور ضرورة الایجاب
 ويجاب ان الوصف المذكور في الضابط اعم من ان يكون باعتبار
 نفس مفهومة من حيث هي او اعتبارا متعلقة اى الذات انما كان
 مناسباً كما يظهر من النتيجة ولا شك ان نسبة المتحرك الى متعلق الكتابة
 اى اصابع الال ان فعلية السلب وان كان مع نفس الكتابة ضرورية

البسوت قابل وكذا لمزم المناقاة اذا كانت الكبرى من التامثلة
 السوالب والصغرى بآية تقنية كانت سوى للمكتسبين لما رآه لا اقل
 من ان تكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر واما للايجاب
 لان تلك الستة آما الوصفيات الاربع او الدائمات واعمها الترتيب
 العامة وليس مفادها الا ما قلنا اننا ولا شك في منافاتها مع نسبة
 وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعليته السالبة واخص منها وكذا
 ثبتت اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مشروطة
 خاصة او عامة او في نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بما يمكن
 الايجاب مثلا ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة ^{للسلب}
 اما في الكبرى المشروطة فظاهر قال بحسب العلوم لا يخلو عن شائبة
 شبهة فان في المشروطة الكبرى ضرورة نسبة وصف الاوسط
 الى مجموع وصف الاكبر وذاته فان منش الضرورة فيها مجموع الذات
 والوصف ومن الجائز ان يكون الشيء ضروريا للمجموع ولا يكون ضروريا
 لواحد من جزئيه فيجوز ان لا تكون نسبة وصف الاوسط الى وصف ^{الاكبر}
 بالضرورة حتى تكون منافية لنسبة وصف الاوسط الى ذات ^{الاصغر}
 التي هي بالامكان وطه بان وصف الاكبر لا يوجد خارج الذات التي

التي هي ضرورة نسبة وصف الاوسط لان الكبرى كلية في ^{بشكل}
فوصف الاكبر مستلزم لمجموع ذاته ووصفه فانه لا يوجد بدونها وكذا
مجموع ذاته ووصفه مستلزم لوصفه فنسبة وصف الاوسط الى ^{وصف}
الاكبر ضرورة كنسبة الى مجموع الذات الوصف ونسبة الى ذات ^{الاصغر}
امكانية ولا شك في ثنائيتها اذ كانا مختلفين الكيفية انتهى بلفظه وفيه
ماثل بعد فافهم وانما في الضرورية فلان المحمول اذا كان مسلوبا
عن الذات ما دامت موجودة مسلبا ضروريا كان مسلوبا عن ^{وصفا}
العضو في ايضا لان الذات لازم للوصف والمحمول لازم للذات
ولا لازم اللازم لازم وكذا اتحقق المناقاة اذا كانت الصغرى ضرورية
والكبيرة ممكنة بمثل ما مر كذا قالوا وتهيئنا شك قوي معركة الارادتين
المناقاة المذكورة غير متحققة في كثير من الاختلاطات المنتجة ^{بشكل}
كما خلاط الصغرى الممكنة العامة للكبرى المشروطة العامة وبخاصة
وكاختلاط الصغرى المطلقة العاتمة مع الكبرى المشروطة العامة والخاصة والعرفية العامة والخاصة
وبما صمدان الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مشروطة عامة وخاصة فلا شك ان كون ^{وصف}
^{الاوسط} الى ذات الاصغر بل مكان الاسباب مثلاً ونسبة وصف ^{نقط}

الى الوصف ومن امكان الايجاب بحسب الذات لا يرتى أن لا شأنا
 من قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالامكان من قولنا لا شئ
 من الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وكذا اذا كانت
 الصغرى مطلقة عامة مع الكبرى المشروطة العامة والخاصة والعرفية
 العامة والخاصة اذ قد تكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر
 بالسلب مثلاً ولا أقل من ان تكون نسبة وصف الاوسط الى وصف
 الاكبر بدوام الايجاب ولا منافاة بين فعلية السلب بالنظر الى ذات
 دوام الايجاب بحسب الوصف الا ترى ان سلب تحرك الاصابع
 بالفعل نظر الى ذات الكاتب كجامع ضرورة بثوته له بالنظر الى الوصف
 احبب ان المتقم في هذا الشكل المناقاة من ذات الاصغر ووصف الاكبر
 لا ذاته ولا شك في الامتناع بالنسبة الى ذات الموضوع في الممكنة
 مع وصف الموضوع في المشروطة السالبة واليه يشير قول المصنف الى
 وصف الاكبر ولعل الاعتراض منه مبني على ما فهم من عبارة المصنف
 قال انما عبر عن المنسوب اليه في الكبرى بوصف الاكبر لكونه محمولاً في
 المطلوب الا فالمنسوب اليه فيها ذات الاكبر كما ان المنسوب اليه في الاصغر
 ذات الاصغر انتهى حاصله ان المراد من وصف الاكبر ذاته وذكر الوصف

ليس الالزامية النكته المذكورة وانت تعلم ما ذكر ان ليس مراد المع
كذلك كيف وتكون ذلك لزوم انتاج الصغرى المشروطة مع الكبرى
الممكنة لتحقيق المناقاة المذكورة وتلى فيه كلام بعد فاعلم في هذا المع
اذ يهنازلت لاقدام فان قلت لم قال مع مناقاة ولم يقل مع
مناقاة قلنا لان الممكنة ههنا كما تتحقق مع ضرورة كذا تتحقق مع
المشروطة مع انها ليست نقيضا للمشروطة فالمناقاة ههنا اعم من البعض
المصطلح واما الثاني اى كلما انتهى احد الشرطين لم تتحقق المناقاة
المذكورة فلانه اذا لم تكن الصغرى ما يصدق عليه الدائم لا
ما تنعكس سوابها يكون اخس الصغريات المشروطة الخاصة
واخس الكبرى بالقياس لغير المنعكسة السوالب الوقتية ولا مناقاة
ضرورية الايجاب مثلاً بحسب الوصف لا دائماً من ضرورة
في وقت معين ولعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف العنوانى
سواء كل منخسف مظلم مادام منخفلاً دائماً ولا شئ من القمر بمظلم وقت
لا دائماً فلا مناقاة من ضرورة ايجاب الانظالم مادام الوصف دائماً
ومن ضرورة سلب الانظالم في وقت التبريع اذ وقت التبريع
اوقات الانخاف واذا انقضت المناقاة من الاصيل انقضت

من الاعين وكذا اذا لم تكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة حين
 الصغرى ممكنة فالكبرى اما من منطقت السوالب فاما من
 فكون ائمة او من الوصفيات الاربع فلا بد من اخضاها على العرفية
 انخاصة او لا تكون من منطقت السوالب فاخضاها الوقيعية ومن السوالب
 لا منافاة بين امكان الايجاب ودام السلب مادام الذات نحو
 كل ماش ساكن بالامكان ولاشئ من الفلك بساكن دائما ولا
 وبين دوام السلب بحسب الوصف لا دائما نحو كل كاتب ساكن
 الا مباح بالامكان وبالدام لاشئ من الراقم بكن مادام راقما
 لا دائما ولا بين وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما نحو
 كل كاتب ساكن بالامكان ولاشئ من الراقم بكن وقت التزم
 لا دائما وكذا اذا لم تكن الصغرى ضرورية على تغير كون الكبرى
 اذ يمكن ان اخص الصفات المشروطة انخاصة من غير الدائمتين نحو
 لاشئ من الكتاب بساكن اام كاتب لا دائما وكذا ان يكتب
 بالامكان ولا منافاة بين امكان الايجاب وبين ضرورة السلب
 ومن الدائمتين الدائمة نحو ليس بساكن بكن دائما ولا
 كاتب ساكن بالامكان والامكان من امكان

السلب ما دام الذات موجودة وحاصل الضابطه انه لا يمكن الا من
 اعموم موضوعه الا وسط مع احد الامرين من ملاقاته الاستغناء
 واحمل على الاكبر كما في ضرر شكل الاول والثالث وستة
 ضروب من شكل الرابع او عموم موضوعه الاكبر مع اختلاف
 المتدستين في الكيف كما في ضرر شكل الثاني والضرر من البنية
 مع آخرين من ستة المذكورة كما قيل وفيه ما مر قد ذكره اذا بلغ
 الكلام هذا المقام فعلينا الاختتام ولعل تحقيق هذا البحث على
 هذا النظام ثلاث به احد من العظام فاحمد الله المفضل المنعم والصلو
 على رسوله وآله الكرام هذا ولقد استراح القلم عن تأليف هذا الشرح
 في السادس والا يعين بعد مضي المائتين والستين سنة من هجرة

سيد الاولين الاخيرين فاتم المسلمين

صوت مانحة العالم اعلانه البارخ النجم الهام ثمان وعاصره
 بلغا وهره ملك اعنه المنشاء والنظام رصده وانما انما
 المولى بن اوحده لا يربحوا في راحة رصده رصده رصده رصده

ابن محمد بن محمد بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولاه
 انما نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولاه

واصحابه العظام قد تفت على هذا الشرح اللطيف المعجب به الجامع من
 والاوضاع كل معنى مطرب الحادى من سنة القوائد باليس في حقه
 نزاع المشتل من قوادى الماسر على ما تبرم عليه الاجماع ^{الشارح} فليدور
 قد ملك فيه حسن طريقه وابرز من كرائم التحقيق ازهارا انيقا
 واودع فيه نكات لم تشفت بها الاسماع وودقات من كمار
 تهتر منها معاليف الطباع وواضح يستبهم من المعاني على ^{الاستغناء}
 ودين ما خفى من الاشارات على الناطرين فلو وقف عليه ^{الشهد}
 بطالع سعد وطلوى ما شدى الضابط من مطرب البيان وودعة
 فلان يدع فانه ابداع فيما اظهره ودموا اذ الاحسان للسمع والبصر ^{افاضل}

عليه مزين التحقيق ونضر رشحات قلندر ومن التدقيق

صورة ما حره العالم القمقام صفوة النبلاء الاعلام ووجد
 فريد البلاء جيبى الصادق الصديق اولى اولى التحقيق و
 الهندستون المولوى السيد محمد عباس صانه الله عن شرور
 الخماس ووسا ومن النامى مقر ظا على هذا الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانه ما اقوى برهانه جل عن دراك الاولاد ثم تنزهه عن قياس الانعام

اتجهنا الى الصانع بما يحسب اللبيب والنظر الصحيح والمنطق الفصيح
صاحب تهذيب الاخلاق وضابط شروط الوفاق جامع ضروب الحكم
من همت الكيف والكم الذي عمقت اختلاطات الاركان ان يستجيب طريقا
في الايمان فلا يقاس عليه احد من النظر ولا يمثل به واحد بالاستقراء
طبيعة مخصوصة بخصائص بيئية غير محصورة ولما لا محصلة مقبولة غير
منكورة وفطرة فطرية على الانصاف معدولة عن الاعتصاف الباطن
المجيد الاحدي المجيد السعيد الساعد في سلم العلوم على انصاف محمد سعيد
اسعد اسد وبلغه ما يهواه واني بقلعة المتاع وقصر الباع معترف بالتقرظ
في التقرظ على رسالته في هاتيك السطور اللائح عليها علام العجز
والقصور كيف وقد لقيت منها عرائس خرائد تنبسط
بجلوها حور الاذبان ونقايس فرائد تنفتح لتزولها اصداق
الاذان فلا ادري اى خبيرات حسان ام الياقوت و
المرجان ام حور مقصورات في انخيام لم يطعنهن النس قبله
ولا جان قلبه دونه من ثقبقات لآرام ولا شلعة من تحقيقات
يا لها من احكام وميمية ابا العلم وعلو شانه ومناحة مكانه انه
كما تفسر وسعد التفاز ان بضبطه لم ينفذ حد من السانف
بالاتيان كذلك استاز سعد نازد البشرية والادب

من شراح المتقدمين على هذا الزمان فاستبقت السعدون في جوده البيا
 بجوادى زمان وقاتلوا فاقا من الاعيان على جمهور الاقران
 ومما قلت في هذا المعنى يا نبينا ككتاب كسبل من تحمين في مطلق
 بهنجا ومقر اللعين وقارن الشارح في رتبة ماتته ببارك الله على الناس
 قران السعدين ولو لا محاذاة آتة والملا لنبالفت في اناطة اللثام
 عن وجهه حال ولكنى اخاف اطلالة المقال وقد طال ثودانا بعد
 المعيب المستهين اقل الانام من شيع الايام في الانام اضحت الناس
 عبد الله الموعود بالعباس في كتبه يميناه العانية البجانية ثملت في الحجة
 العاليه من التطوف الدائيه يتجلا لتوزع البال تبراكم الاشفا
 مانسجا على غير منوال يوم الثلاثاء سبع ان يقين من شوال سنة
 واحمد الله المتعال في المبدأ والمآل في صلوة على محمد وآله خير

ماكر الغدو والاصال

صورة ما كتبه الفاضل الاديب الارب في الكامل الحسيني
 المحقق الاوحد المجيد المدق الزمجد المجيد ذو والنسب العالي
 والبايز دارش السوود كابر اعن كابر صديق النور غنى
 المسؤول سيد غنى نقي الرضوى في مقطعة الله النور غنى عن

الغني ومشاغبة الغوثي مقرظا على هذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

ازكى المحامد كلها لله الفرد الذي لأحد نصر وفيه الهدى واحكام احكام
 الحقيقة يؤذن بجزالة برمانه ووصانته كماله وسنى الصلوات جلها
 على المنجر الصادق المصدق الموصل الى محجة الحق ونهج الرشاد
 ووزاريه للاطياب المعرفين في قضايها الحق طرق الصدوق والسيد
 وبعده فان هذا الشرح جامع لبدائع شائقة تميل اليها ^{الطباع}
 وعاو للمنافع رائقة تشرف الاسماع وتحتوي على منافع فوائدها
 تنظر ناطرة الى نظيرها وعديها ولم تصل اليها ايدي الانظار و
 منطوق على عوائد زوائد حصت بمزايا لم ينطبع مثال مثلها في مرايا
 العقول ومشاعر اولى الاكابر وقد قلت على سبيل الارتيال
 والتمه الشد والارتحال ما وما لبانيه وواصف المعانيه
 با تي رياحين الحكم لابل عدايق تغتم ما في اساطير الارب
 لابل قناطر الذهب ما في معان شائقة لابل نكات فائقة
 ما في بدور لامعة لابل شمس بساطعة ما في عقود فائده
 لابل جباه خراطة ما في بروج بارقة لابل نجوم شارقة

نعم نعم تصديق الحجج إثباتية المطوية فيه من صفى المطالب المزرية
 نجد وحرسان وذا النظر الى البراهين الكافية المودعة فيه من
 المارب الحاك في حسنهما عن عقود الجمان قد ضبطت فيه انواع اللطائف
 التي لا تفرقها. ان الطرائف ثغرة فان هذا العقد النفيس والدر
 القصيد صفة الجوهر الفريد بحمد الحميد تحليل الجليل المستوفى قسطاً
 وافر من شدة ذل الولا والوفاء الصديق الصديق الموصوف
 باكمل منه والصدقة والصفا الموثق لا سوار لفصائل البهية
 وطيف اللوازم محبة الضرورية للرسوم العرفية عليك الحمد من الصفا
 والذين الثاقب سامي المناقب المحكوم عليه بالعلم
 سلم النبوت عند الاكبر والاصغر اعني به غية الطالب ولحمية جنيده
 ذالك المال الواسع والطالع السعيد فاموس الاناة والجاه
 مولوى محمد سعد الله سعد سحانه والقاء وسعد الزمان بوجود
 المسعود على ما يمينه وهو لا ينهاى افادته العامة الى البهات بل
 كليات التحقيق وجرياته غلبته قلائل الكميات فقد ضرع نفوده
 له بسوغة في كيفس الاناة يعرف فضل جواهر الزايرة عن حبس
 بالامانة فوحي العلم واهله لقد وضع في شدة هذا قلل العيان بالامانة

تتمثلها بقود الجمان وقلت مقاصده كخيرات حسان
تهادت في مكابيس المباني باذخار الطرائف والمرايا يسامي
البقيص على الجمان لطائفه الطريف بمجبات يراى بها اليوم
عن الجمان ولعلمي لقد صرت ممتة نحو تهذيب معاني الطرافه المحصول
الخارجة عن نطاق البيان فوارثه لكلامه المعجب قوله المطرب الذي
حصرت عن قياسه الاذان احسن به من ذكي زكي يعلو ويرزق
الصافي فذكاه وده الطبقه على ضياء الدكا واكرم به من دري النجوم
سماه على سماه السما فيا لها من لائل منقوده في شرمه الذي شريح بها
الصدور يتحتم ان يكتب لكاته اللاتقه بالبر على وجبات الحور تقوم كتما
واكبشف المعضلات وتكفل غايه التكفل لحل عقد المشكلات ثم قلت
على العجله ما دحاله ووشمين منتقى يعلو على شمس الضحى نجم مضى سا طع
في طيه نور العلى صانه الله يحفظ عن عين الكمال نخبه من ارسله الله
خيرال وحسن ما استتبت الكلام حمد ربى المنعام والصلوق على محمد
نخبه المنتجبين العظام وعشيرة المنتجبين الكرام تمت باخير

